

السيدات والسادة

أعضاء الجمعية العمومية العادية

يتشرف مجلس إدارة جمعية أحمد عرابي التعاونية الزراعية

بتقديم تقريره السنوي عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠

الموقف العام :

- قاربت فترة مجلس الإدارة علي نهايتها بما شابها من تحديات إستثنائية انضردت بها بالمقارنة بمجالس سابقة .
- فقد ألقى علي عاتق المجلس مسؤولية إرث قرارات مجالس سابقة ومواجهة تداعيات وتحديات مرحلت إنتقالية فارقت شابها الضبابية وعدم الوضوح بدأت بصور القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١٦ بإنشاء مدينة العبور الجديدة وما ترتب عليه من إنتقال الولاية علي أراضي الجمعية من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية إلي هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الغير مستعدة للتعامل مع مناطق زراعية مأهولة وما تبعه من صدور المخطط الاستراتيجي للمدينة ، ثم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٠ لسنة ٢٠١٨ والذي ألقى بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٢٢ لسنة ٢٠١٩ ، ووقف مجلسكم مدافعا عن حقوق الجمعية وأعضائها المشروعة بإصرار وإستماتة وبحرص علي عدم التفریط في أي منها وذلك علي الرغم من الضغوط الكثيرة المتمثلة في استمرار إيقاف اصدار تراخيص البناء ، أو موافقات علي تركيب عدادات كهرباء أو تسجيل لأراضي الأعضاء أو تجديد تصاريح تشغيل مشروعات الأمن الغذائي .
- ولم تخلو الفترة من تحدى وباء الكورونا والذي أثر علي انتاجية الجمعية لأكثر من ٢٤ شهر من عمر المجلس عملت فيه الجمعية بـ ٣/١ طاقتها الفعلية لتحقيق التباعد ولدرء إصابة العاملين بالعدوي ، والتي كانت مميتة خلال الستة شهور الأولى من بداية الجائحة .
- لينهى المجلس عامه الأخير في ظل تداعيات الحرب الأوكرانية والتي انعكست سلباً علي توافر المهمات وأدت إلي زيادة الأسعار .
- وما سبق من أحداث أثر بدرجة كبيرة علي قدرة ورغبة الأعضاء في الوفاء بالالتزامهم المادية للجمعية مما تسبب في رفع مديونية الأعضاء علي الرغم من الإجراءات التي إتتجأت إليها الجمعية لحث الأعضاء علي السداد لضمان استمرار تقديم الخدمات لكل الأعضاء .
- كما اتسمت الفترة منذ بداية المجلس بوجود قللة معارضه انقلابت بعد ذلك لمعاول هدم ، وتلاحقت أحداث متسارعة تمثلت في إجراءات هدامة هددت كيان الجمعية ذاته مما كان له من آثار سلبية بل ومدمرة علي الجمعية ولعلاقاتها بالجهات ذات الصلة التي تتعامل معها (الزراعة - الاسكان - هيئة المجتمعات - محافظة القليوبية - الاتحاد التعاوني -) وكانت إحدي نتائجه رفض محافظ القليوبية اعتماد البرنامج الزمني لانتخاب المجلس الجديد وهو إجراء متبع منذ نشأة

الجمعية طبقاً لقانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بإدعاء أن الجمعية آلت ولايتها لهيئة المجتمعات علي الرغم من تأكيد وزارة الزراعة والإسكان أن الجمعية لا زالت زراعية وتخضع لقانون التعاوني الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ مما يزيد من ضبابية الموقف ويرجى انتخابات عضوية مجلس الإدارة إلي أجل غير مسمي .

وفيما يلي ملخص لأهم أحداث الشهور الستة الأخيرة وأهم الإنجازات التي تحققت خلالها

١- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

- بعد عناء دام أكثر من ثلاث سنوات، انتهى قطاع التخطيط والمشروعات بالهيئة من مراجعة مخطط الجمعية المشروط لإصدار تراخيص البناء، إلا أن صدور القرار الوزاري باعتماد المخطط قد تعطل بسبب الخلاف حول المصاريف الإدارية المطلوبة لاستصداره، وللخلاف حول كيفية تعامل الهيئة مع تباين مساحة الجمعية المحررة بعقودها منتصف تسعينات القرن الماضي مع المساحة المقاسة مؤخراً على الطبيعة بالإحداثيات.

أ- المصاريف الإدارية:

- نصت المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١٦ بشأن إنشاء مدينة العبور الجديدة على "على هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الانتهاء من وضع المخططين الإستراتيجي والتفصيلي لمدينة العبور الجديدة خلال مدة لا تزيد على عام ونصف من تاريخ صدور هذا القرار".
- إلا أن الهيئة ترى أن المخططات التفصيلية المشار إليها بتلك المادة تقتصر فقط على مخططات أراضي الدولة الفضاء داخل كردون المدينة، ولا تندرج تحتها تقسيمات أراضي الكيانات المتواجدة والقائمة داخل حدود القرار والتي سبق التصرف فيها من جهة الولاية السابقة ومنها أرض جمعية أحمد عرابي.
- وترى أنه وفقاً للقواعد المتبعة بالهيئة، وطبقاً لأحكام قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، فإنه يلزم: قيام الكيانات القائمة والمتواجدة ضمن قرار إنشاء المدينة ومنها الجمعية، التقدم للهيئة بطلب اعتماد مشروع التقسيم الخاص بأرض الجمعية، مصحوباً بالمستندات والرسومات والبيانات وأداء الرسوم والمصاريف المستحقة نظير ذلك، على أن يصدر قرار باعتماد مشروع تقسيم الأراضي وقائمة الشروط الخاصة بها، وذلك بعد قيام الجمعية باستيفاء كافة المستندات والرسومات والرسوم.
- وحيث أنه لا يوجد مخطط للجمعية معتمد من جهة الولاية السابقة، فقد طرحت الهيئة تسهيلاً على الجمعية ونظراً لطبيعة المشروع، إمكانية تطبيق آلية سداد المصاريف الإدارية المستحقة لاستصدار القرار الوزاري باعتماد التخطيط والتقسيم بالسماح بسداد ما يمثل نسبة ١٠% فقط من القيمة الإجمالية المستحقة عن كامل المساحة قبل الاعتماد.

- وبعد أن وافقت الجمعية مضطرة إلى سداد ١٠٪ من قيمة المصاريف الإدارية لاستصدار القرار الوزاري باعتماد مخطط الجمعية، أرجأت الهيئة - خلافاً لما سبق الاتفاق عليه - الاعتماد لحين صدور فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بشأن التباين في مساحة الجمعية بين المحرر بالعقود والمقاس على الطبيعة.

ب- تباين المساحة:

- أبرم جهاز مدينة العبور الجديدة عقداً مدته ثلاث سنوات مع وحدة الدراسات والاستشارات الهندسية المساحية - كلية الهندسة - جامعة عين شمس لإتمام أعمال الرفع المساحي لإجمالي مساحة كافة الكيانات الموجودة بالمدينة، ومن بينها عقود جمعية أحمد عرابي الثلاثة المسجلة المشهورة وكل عقد منها على حده.
- جاء بتقرير الوحدة المشار إليها أن مساحة الجمعية على الطبيعة (٤٩، ٢٣٧٣ ف) المقاسة بالإحداثيات بواسطة جامعة عين شمس تزيد عن تلك المحررة بعقود الجمعية المسجلة منتصف تسعينات القرن الماضي (٨٧، ١٩١٧ ف) بـ ٤٥٥، ٦٢ فدان، إلا أنها في ذات الوقت تقل عن المساحة (٦٩، ٢٣٨٧ ف) الناتجة من رسم نقاط الإحداثيات المدرجة بكشوف إحداثيات العقود المسجلة الصادرة عن هيئة المساحة المصرية والممهورة بخاتم شعار الجمهورية والمرسومة والمعتمدة بمعرفة مديرية مساحة القليوبية بينها بـ ١٤، ٢٠ ف.
- ويرجع الفرق في المساحة إلى اختلاف طرق القياس بين بدائي ماضي (الشريط) وحديث حاضر (GPS)، ومن ثم فإن اختلاف مساحة رقعة الجمعية باستعمال الطرق الحديثة للقياس عن تلك البدائية التي جرى بها العمل بالماضي البعيد منطقي ومبرر، ولا سيما أن نسبة الاختلاف بين طريقتي القياس هي ٣، ٦٨٪ فقط، وهي في حدود المسموح به في كل الأعراف المهنية، فضلاً على أنه قد نصت المادة رقم ٤٣٣ من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ على أنه إذا كان القدر الذي يشتمل عليه المبيع يزيد على ما ذكر في العقد وجب على المشتري أن يكمل الثمن، إلا أن حق البائع في طلب تكملة الثمن يسقط بالتقادم إذا انقضت سنة من وقت التسليم الفعلي (تسعينات القرن الماضي) بنص المادة ٤٣٤ من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨.
- وبالإشارة إلى ما تفضل به معالي وزير الإسكان من أن الجمعية مطالبة بسداد فرق المساحة بسعر التعاقد محمل بفائدة تأخير، فقد نصت المادة ٢٢٦ من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ على أن فائدة التأخير قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية، وتسري الفائدة من تاريخ المطالبة القضائية بها، والجمعية لم يطالبها أحد بأي شيء بأي طريق منذ تحرير عقودها المسجلة منذ عقود وحتى تاريخه.
- وبخلاف ما وعد به معالي وزير الإسكان، طلبت الهيئة فتوى من الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بشأن تباين المساحة، والفتوى كما هو معروف ملزمة

لطالبا فقط، وأما الجمعية فلها كامل الحق في اللجوء للقضاء إن انتقص حقها المحصن بموقفها القانوني لا قدر الله.

ج- الاشتراطات البنائية :

- نأمل أن يصدر قريباً بمشيئة الله تعالى القرار الوزاري باعتماد مخطط الجمعية والذي ينص على الاشتراطات البنائية التالية:

أولاً مناطق المزارع:-

لـ يُسمح بإقامة مباني "سكن خاص" على قطعة الأرض الزراعية بنسبة بنائية "F.P." (٢%) من إجمالي مساحة قطعة الأرض الواحدة طبقاً لقرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ٦١٥ لسنة ٢٠١٦، بارتفاع (١٢م) (أرضي ودورين)، وبردود (٥م) كحد أدنى من جميع الجهات، وبما لا يتجاوز قيد الارتفاع المسموح به من القوات المسلحة ويسمح بإقامة بدروم يُستغل للأنشطة المصرح بها بدور البدرود (جراجات - مخازن غير تجارية) ويسمح بإقامة غرف السطح بنسبة لا تتعدى ٢٥% من مساحة الدور الأرضي كخدمات للمبنى، وبما لا تشكل في مجموعها وحدة سكنية. يُسمح بزيادة النسبة البنائية للسكن الخاص "F.P." إلى (٥%) بذات الاشتراطات البنائية الموضحة أعلاه، شريطة الالتزام بالقرارات والقواعد المنظمة والمعمول بها بالهيئة بهذا الشأن.

لـ يُسمح بإقامة مباني (لخدمة الزراعة - مشروعات أمن غذائي) بكل قطعة أرض بالنسبة البنائية المسموح بها بكل عقد من عقود الجمعية، بعد خصم النسبة البنائية لخدمات الجمعية القائمة والمستقبلية وطبقاً للأنشطة والاشتراطات الواردة بالمادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ وقرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ٦١٥ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته.

ثانياً مناطق الغرود:-

لـ يُسمح بإقامة مبنى سكني بكل قطعة أرض بنسبة بنائية "F.P." (١٥%) بارتفاع (١٢م) (أرضي ودورين)، وبردود (٥م) كحد أدنى من جميع الجهات، وبما لا يتجاوز قيد الارتفاع المسموح به من القوات المسلحة، ويسمح بإقامة بدروم يُستغل للأنشطة المصرح بها بدور البدرود (جراجات - مخازن غير تجارية) ويسمح بإقامة غرف السطح بنسبة لا تتعدى ٢٥% من مساحة الدور الأرضي كخدمات للمبنى، وبما لا تشكل في مجموعها وحدة سكنية، شريطة الالتزام بالقرارات والقواعد المنظمة والمعمول بها بالهيئة بهذا الشأن.

ثالثاً مناطق الخدمات:-

لـ يُسمح للجمعية بإقامة مباني خدمات مرافق (محطة مياه - محطة كهرباء - محطة معالجة - خزانات مياه - ٠٠٠٠) وكذا مباني دينية (مساجد - كنائس) ومباني خدمات عامة (مطافي - إسعاف - بريد - شرطة - سنترال ٠٠٠) على أن تخصص من النسبة البنائية المسموح بها لخدمة الزراعة الواردة بعقود الجمعية، ويمكن للجمعية إقامة مباني مشروعات أمن

غذائي، على أن تخصص نسبتها من النسبة البنائية المسموح بها بكل عقد من عقود الجمعية، وطبقاً للأنشطة والاشتراطات الواردة بالمادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ وقرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ٦١٥ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته، ووفقاً لجداول قطع أراضي الخدمات التفصيلية المرفقة بلوحة مخطط تقسيم أرض الجمعية.

في حالة طلب تغيير النشاط بقطع أراضي (المزارع أو الغرود) أو زيادة النسبة البنائية عن الحد المسموح به يتم الدراسة من قبل قطاع التخطيط والمشروعات شريطة تقديم ما يفيد موافقة الجمعية أولاً، على أن يتم الالتزام بتطبيق الاشتراطات البنائية المسموح بها لكل نشاط على حده في ضوء المخطط الإستراتيجي المعتمد وتعديلاته والالتزام بالقرارات والقواعد المنظمة والمعمول بها بالهيئة بشرط أن يكون التعديل لكامل مساحة الأرض دون تقسيمها.

٢- الشئون القانونية :

- بيان بالدعوي الهامة المتداولة -

م	رقم الدعوي	موضوع الدعوي	ملاحظات
١	دعوي قضاء إداري رقم ٣٩٩٢٩ لسنة ٧٦ ق شق مستعجل دائرة (٢) .	- مرفوعة من ياسر الشاذلي بالطعن علي قرار الجمعية العمومية المنعقدة في ٢٠٢٢/٣/٤ بفصل عضويته .	٢٠٢٢/١٢/٤ إعادة للمرافعة
٢	دعوي قضاء إداري رقم ٦١٩٢٩ لسنة ٧٦ ق ، شق مستعجل د/ (٢) .	- مرفوعة من ياسر الشاذلي ومتدخل هجومي هشام سليمان بالطعن وإلغاء قرارات الجمعية العمومية المنعقدة في ٢٠٢٢/٣/٤ .	٢٠٢٢/١١/٦ للاطلاع والرد
٣	دعوي قضاء إداري رقم ٦٤٤٩٤ لسنة ٧٦ ق ، شق مستعجل د/ (٢) .	- مرفوعة من ياسر الشاذلي بالطعن وإلغاء قرارات الجمعية العمومية المنعقدة في ٢٠٢٢/٣/٤	تم احالتها للمفوضين ولم يحدد لها جلسة الى الان
٤	٤٢٨ لسنة ٢٠٢٢ ، ٣/د ، مدني الخانكة .	- مرفوعة من هشام سليمان ومتدخل هجومي من ياسر الشاذلي بطلب إلغاء قرار الجمعية العمومية العادية المنعقدة في ٢٠٢٢/٣/٤ بفصل عضويتهم	٢٠٢٢/١١/١٠ استجواب
٥	٣٣٣٨ لسنة ٢٠١٨ ، ٧/د ، مدني .	- دعوي تزوير وبطلان محضر الجمعية العمومية ٢٠١٨/٤/٢٧ ، ٢٠١٩/٢/١٥ .	٢٠٢٢/١١/١ ورود التقرير
٦	١٤٦ لسنة ٢٠٢٢ ١٤/د ، ٧٣٨ مدني شمال القاهرة لسنة ٢٠١٨ .	- مرفوعة من ياسر الشاذلي وآخرين ضد الجمعية . - أساسها دعوي محاسبية وتم تعديل الطلبات أكثر من مرة وضم دعوي رقم ٣٤١ لسنة ٢٠٢٢ والدعوي ١٤٢٩ لسنة ٢٠٢٢ .	٢٠٢٢/١١/٢ للإعلان
٧	دعوي اداريه عليا رقم ٧٤٢٨١ لسنة ٦٧ ق ١/د .	- الطعن المقام من هشام سليمان على الحكم رقم ٨٢٤٦ لسنة ٢٠٢٠ والصادر بوقف قرار تصعيده الى مجلس إدارة جمعية احمد عرابي	لم يحدد لها جلسة

م	رقم الدعوي	موضوع الدعوي	ملاحظات
٨	دعوي اداريه عليا رقم ٨١٦٤٦ لسنة ٦٨ ق ١٤/د	- الطعن المقام من الجمعية على الحكم الصادر في ٣٧٨٥٠ لسنة ٧٥ ق والصادر بعدم قبول الطعن على قراري هيئة المجتمعات العمرانية ١٠٥ لسنة ٢٠٢٠ و ٣ لسنة ٢٠٢١ .	لم يحدد لها جلسة
٩	دعوى رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢ مستأنف مستعجل حكومة الخانكة ، ٢/د	- دعوى رفع حجز و عدم الاعتداد بالحجز الموقع على ارصدة الجمعية في بعض البنوك من وزير المالية بمبلغ ٥٤٦٠٠٠٠	٢٠٢٢/١١/٦ للمستندات

٣- الخدمات :

- تم إضافة عربتين قلاب لزيادة قدرة الإدارة وخاصة في ظل التوسع في الزراعات وزيادة ناتج التقلير.
- تم فرم ٣م٨٠٠ من ناتج التقلير وبيعه بسعر ٣٠% أعلى من السنة الماضية لتحقيق ١٠٠٠٠٠ جنيهه (مائة ألف جنيه) عائد .
- رفع مخاضات المنازل وفرزها وبيع المنتجات لا زال يعمل بانتظام محققاً ٢٥ ألف جنيهية (خمسة وعشرون ألف جنيهه) شهري تقريباً .
- يتم إصلاح كشافات الإنارة بالمجهود الذاتي لإدارة الخدمات بصفة منتظمة .
- تم توزيع أسمدة الفترة الشتوية محققاً كل احتياجات الأعضاء .
- يتم إتاحة المعدات الزراعية إلى جانب رش مكافحة الذباب والناموس للأعضاء المشتركين في الخدمة .
- تم تعديل ورفع كفاءة منفذ بيع الأسمدة والمبيدات الغير مدعمة والتابع إلى البنك الزراعي بعد الشكوى إلي رئيس مجلس ادارته .
- تم تسجيل الجمعية على منظومة كارت الفلاح والاتصال المباشر بالمنظومة بواسطة إدارة الخدمات ومن خلال تابلت تم تسلمه من الوزارة وتم إدخال بيانات ٤٠٠ عضو تقريباً حتي الآن .

٤- الاتصالات :

- تم الإتفاق مع الشركة المصرية للاتصالات على إعفاء أعضاء الغرود الغربية والشرقية من دفع رسم الإشتراك في الفايبر ونقلهم بدون مقابل من الشبكة النحاسية إلى الفايبر وذلك نظير قبولهم الإستغناء عن الشبكة النحاسية المتواجدة في كلا الغرودين .
- المحمول : تم تركيب عدد ٢ برج محمول خلال الفترة الماضية ولازل هناك أربع طلبات تحت الدراسة .

٥- الكهرباء :

- وافق الجهاز اخيراً علي اصدار موافقات لتركيب عدادات كهرباء زراعية إلا أن شركة الكهرباء أخطرتنا بأن سعة الشبكة قد وصلت إلى حدها الأقصى ولن تتحمل أى إضافات لعدادات جديدة أو توسعات في عدادات قائمة كما وأنها لن تتمكن من إجراء أي تعديلات في الشبكة حتي يتم الإنتهاء من نقل ملكية الشبكة إليهم .

- تمت عدة إجتماعات مع الشركة لإنهاء التفاوض علي نقل الشبكة بما يحقق أقصى فائدة للجمعية ونتعشم للوصول إلي اتفاق قريباً إن شاء الله تعالى .

٦- المياه :

- تم تركيب عدد ٢ من ظلمبات المأخذ الـ ٤ المتعاقد عليهم وللأسف أحداث أوكرانيا تسببت في تأخير شحن الوحدتين الأخرتين إلي جانب بعض القيود من البنك المركزي علي تدبير العملات الأجنبية أخرت تحويل الوكيل المبالغ المطلوبة إلي فرع الشركة بالخارج.
- يتم حالياً عمل التعديلات الأخيرة علي تصميم الشبكة والمحطات لزيادة المتاح للأعضاء من مياه الري .
- نتيجة للإجراءات التي إتخذتها الجمعية بالنسبة للمتخلفين عن سداد مستحقات المياه فقد تمكنت الجمعية من زيادة المبالغ المحصلة من مديونيات المياه بـ ١٤ مليون جنيه في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالمقارنة بما تم تحصيله في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

٧- الصرف الصحي :

- تم تركيب وتشغيل محطة الصرف الصحي والاستفادة من المياه المعالجة الناتجة من المحطة في الري ، وبذلك لأول مرة منذ نشأة الجمعية لن يتم إلقاء مخلفات الصرف في طرق الجمعية مما سيؤدي إلي التخلص من الروائح الكريهة التي كانت تسببها ناهيك عن التلوث البيئي المصاحب لذلك وستكون نواة لمشروع متكامل للصرف الصحي في الجمعية بعد التأكد من نجاحها .



٨- الأمن :

- لم تتعرض الجمعية لأي حوادث تذكر خلال الفترة الماضية وكان الأمن مستتب خلال العام الماضي .
- إرتفاع دخل البوابات بحوالي ٢٠% بالمقارنة بالسنة الماضية نتيجة لتشديد الرقابة علي البوابات .
- نتيجة لتشديد الرقابة علي مصحات الإدمان تم غلق ٤ مصحات غير مرخصة وجاري متابعة باقي المصحات الغير مرخصة وإنذارهم بالغلاق وقطع الخدمات عنهم .

- هناك عدة مركبات للشرطة متحركة داخل الجمعية لمراقبة أي تجاوزات بالتنسيق مع أمن الجمعية .

- تم الإنتهاء من تصميم تطوير بوابة رقم ٥ كمثال لشكل البوابات وتجهيزها للعمل اتوماتيكياً وتم الانتهاء من جسات التربة والبدأ في زراعة مدخل البوابة وتنفيذ الإنشاءات .

٩- المالية :

- علي الرغم من أن المديونية لم تنخفض سوي بـ ٣ مليون جنيه عن العام الماضي إلا أن مديونية الغرود زادت عن العام الماضي وانخفضت إلي حد كبير مديونية الاستصلاح وقد تبين من ذلك انه يوجد بطء ملحوظ في سداد الأعضاء للمديونيات بالغرود بشكل عام .

- ونتيجة للإجراءات التصعيدية التي إتخذتها الجمعية من قطع مياه الشرب عن المتخلفين عن السداد زادت مدفوعات الأعضاء بـ ١٤ مليون جنيه بنهاية العام .

بيان بالمبالغ المسددة في نهاية عام ٢٠٢٢ بالمقارنة بعام ٢٠٢١

الفرق	إجمالي المسدد من الأعضاء عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١	إجمالي المسدد من الأعضاء عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠
	٧٥٤٧٧٦٦١,٠٣	٦١٣٩٤٣٠٦,٤١
	١٤٠٨٣٣٥٤,٦	

- إلا أنه يوجد بعض الأعضاء اللذين لم يستجيبوا لطلب سداد مستحقاتهم بالرغم من قطع مياه الشرب عن قطعهم وعليه نهيب بهم سداد المديونيات المستحقة حتي يتسني لنا إدارة مرافق الجمعية واستكمال أعمال الصيانة والإحلال بشكل دوري وفي حالة عدم الالتزام بالسداد سوف تضطر الجمعية إلي إيقاف خدمات أخرى حتي يتم السداد .

١٠- أهلاكات أصول الجمعية :

- علق المراقب المالي الجديد علي طريقة الجمعية المستخدمة في تسجيل الإهلاكات وأصولها والتي كانت النمط الذي احتدت به الجمعية منذ نشأتها والتزم به المراقب السابق ويرى المراقب الحالي أن هذا النمط يتعارض مع النظام المحاسبي الموحد ، وأقترح عدة تعديلات لتصويب درج الإهلاكات في الميزانية إلا أن هذا سيؤثر في شكل الميزانية بعد التعديل بتخفيض في الفائض أو زيادة العجز المحقق خلال العام وبدون تحميل الاعضاء أي أعباء مالية ويتطلب التعديل موافقة جمعيتكم العمومية ليتم تطبيقه في الميزانية القادمة .

وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ

مَعَ تَحِيَّاتٍ

مَجْلِسِ الْإِدارَةِ